

سياسات التحرير التجاري في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2017)
Trade liberalization policies in Algeria: An Empirical Study using autocorrelation rays models (VAR) during the period (1980-2017)

صاولي مراد¹ ، بومعروف الياس² ،

¹ جامعة 8 ماي قالة 1945 ، mouradsaouli5@gmail.com

² جامعة سطيف 1، boum_lyes@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019-05-26 تاريخ القبول: 2019-06-07 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:	Abstract :
عانى الاقتصاد الوطني خلال الآونة الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب تدهور وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياته، مما دفع بالمشروع إلى وضع إستراتيجية محكمة من خلال تبني سياسة التحرير التجاري بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية سعياً منها للاستفادة من مزايا تحرير تجارتها الخارجية وحركة رؤوس الأموال الدولية وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التحرير التجاري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي خلال الفترة (1980-2017) يهدف إلى دراسة المتغيرات السابقة، وتبيان علاقة التأثير المتبادل بين تلك المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews). الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، تحولات اقتصادية، اتفاقيات تجارية، نموذج قياسي	The national economy has suffered during the recent of the many economic problems due to the deterioration and decline in oil prices to the lowest level, drove the delegator to develop a robust strategy through the adoption of trade liberalization policy in line with international conventions in an effort to take advantage of the liberalization of foreign trade and the movement of international capital advantages and to facilitate the access of their products to international markets, so the purpose of this study is to examine the impact of trade liberalization in Algeria on some macro-economic indicators, and for this purpose it has been estimated a standard form during the period (1980-2017) which aims to study the previous variables, and shows the relationship of mutual influence among these indicators using the statistical software (Eviews). Key words trade liberalization, economic transformations, trade agreements, a standard form.
JEL Classifications , F23 , L21, M16	

* صاولي مراد : mouradsaouli5@gmail.com

مقدمة:

تبلورت وتطورت على مدى عشرات السنين لقد اتسمت التجارة العالمية بتطورات اقتصادية دولية متعددة، تحدد مسار تحرير التجارة الخارجية للدول تميزت بالارتفاع غير المسبوق في حجم تلك التجارة وتنوعها عبر آليات تتماشى وفقا لمعطيات الدولة، لتفعيل محاور هذا التحرر من خلال أسس وقواعد ونظم تحددها مجموعة ضخمة من الاتفاقات الدولية والترتيبات الإقليمية والدولية. هذا وبالإضافة إلى تفعيل اتفاقيات الشراكة الدولية وظهور منظمات اقتصادية عالمية تتضمن جملة من الأحكام التي يشملها النظام التجاري المتعدد الأطراف، من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات. وعلى الرغم من مرور العديد من السنوات على إنشاء المنظمات الدولية وعلى قيام المنظمة العالمية للتجارة وعلى ما تناشد به من سياسة التحرير والانفتاح التجاري وما يرافقه من توسيع في حجم التجارة الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، إلا أن هذه الفجوة قد تزايدت بشكل كبير بين الدول المتطورة والدول النامية خلال فترة التحرير والانفتاح التجاري الدولي وفي إطار التحولات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم و سياسات الانفتاح التجاري ودفع عجلة ، تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي يخلفها هذا النظام وتحرير تجارتها الخارجية من خلال تبني سياسة الانفتاح التجاري وتنوع قاعدة صادراتها ولاسيما في ظل الانخفاض الكبير في المداخل النفطية وتدني أسعار النفط في الآونة الأخيرة كما يعتبر هذا التحرير دافعا قويا لمزيد من الإصلاح الاقتصادي الشامل وإعادة النظر في وضع هيكله الإنتاجية وتحسين استخدام موارده حيث مازلت القاعدة الإنتاجية في الجزائر ضعيفة وهذا ما اضعف من نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة:

تهتم سياسة الانفتاح والتحرير التجاري عموما على قطاع الصادرات من اجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، هذا يعني إعطاء أهمية للسوق الخارجي من اجل تسويق وتصدير المنتوجات المحلية وتعرف بسياسة التوجه الخارجي، فعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

هل يعتبر التحرير التجاري وما ينجر عنه من آثار حتمية ، خيارا استراتيجيا أم ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر ؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الجوهرى التساؤلات الفرعية التالية :

- هل يملك الاقتصاد الوطني المؤهلات الكافية التي تمكنه من الاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية ؟

- في إطار تحرير التجارة الخارجية للجزائر، هل سيؤدي زيادة الصادرات وتطورها إلى نمو نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ؟

- هل تتمتع الجزائر بمزايا نسبية في تصدير منتجاتها تمكنها من اكتساب حصة سوقية هامة على الساحة العالمية والرفع بالتالي من معدل تبادلها التجاري؟

2- فرضيات الدراسة:

- يمتلك الاقتصاد الجزائري العديد من مؤهلات تمكنه من تحقيق نتائج مرضية بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي .

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الانفتاح التجاري على نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%.

- ارتفاع نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات الجزائرية يؤدي إلى رفع معدل التبادل الدولي.

3- الأهمية العلمية للدراسة: يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني وكذلك المكاسب الجارية التي يُمكن أن يتميز بها الاقتصاد الجزائري من وراء تحرير التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

4- الأهداف النظرية والتطبيقية للدراسة:

- البحث في سيرورة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية .
- التحقق من جدوى رسم السياسات التجارية الخارجية في الجزائر نحو التوجه الخارجي للانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات
- إعداد الخطط الإستراتيجية وتنفيذها ووضع السياسات والضوابط الخاصة بتشجيع المنافسة وتنفيذ القوانين المنظمة لعملية التحرير التجاري في الجزائر.
- مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية وإتباع سياسة مريحة لأغراض الصادرات ذات الميزة النسبية والتي تحقق القيمة المضافة بما يمكنها من المنافسة والنفاذ في الأسواق العالمية .

5- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على التساؤلات اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل وصف مؤشرات وسياسات التحرير التجاري في الجزائر، ووصف العلاقة بين تلك المتغيرات، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية الإحصائية من أجل بناء نموذج قياسي يفسر علاقة الانفتاح التجاري والمتغيرات التي تم تناولها في الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

6- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة Mehdi Abbas بعنوان " L'ouverture commerciale de l'Algérie Apports et limites d'une approche en termes D'économie politique du protectionnisme " عام 2011 تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة سياسة الانفتاح التجاري خلال الفترة 1986- 2011 استنادا إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وإتباع السياسة الملائمة للانفتاح التجاري والتطرق إلى التحولات التي عرفتها منظومة التجارة الخارجية في الجزائر مع الإشارة إلى التدابير لمواجهة هذه السياسة والفوائد المترتبة عن الانفتاح التجاري. (Mehdi Abbas , 2011.)

- دراسة Khaled CHEBBA بعنوان " Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 " لعام 2006 تطرق الباحث في هذه الدراسة للمزايا التي تتمتع بها الجزائر من المواد الخام، والموقع الجغرافي مواتية للمشاريع الاقتصادية المختلفة مما يجعلها تكتسب ميزة نسبية والتي من شأنها توسيع السوق المحلية ، وبالتالي تتيح لها الفرصة للدخول في تكتلات اقتصادية كالاتحاد الإفريقي والمغرب العربي مما يسمح لها بتنوع صادراتها والتخلي بالتالي على التصدير المفرط للمحروقات.

(Khaled CHEBBAH , 2007)

- دراسة Fatiha Talahite, Philippe Barbet, Saïd Souam بعنوان " Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC " لعام 2008 تطرق فيها الباحث لسيرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتفاوض حول هيكل وتحرير تجارتها الخارجية حتى متطلبات المنظمة وبرنامج التعديل الهيكلي بقصد بداية المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، كما تطرق الباحث لدراسة الآثار المتوقعة، سواء على الصعيد الاقتصادي المحلي في بعض القطاعات الرئيسية (Fatiha Talahite, Philippe Barbet, s 2009)

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمثل دراسة التحرير التجاري في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذه البحث.
- الحدود الزمانية: لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد في تحقيق سياسات التحرير في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2017

المحور الأول : المراجعات النظرية لسياسات التحرير التجاري:

أولاً-التحولات الاقتصادية العالمية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف:

ظهر هذا النظام كنتيجة تفرضها العلاقات الاقتصادية ويعتبر هذا الاتفاق عبارة عن اتفاقية تجارية عدة بين الدول. للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان المتقدمة والنامية. فإزالة الحواجز الجمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات وفقاً للميزة التنافسية وتمنح بمقتضاها وتخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة الدول المتقدمة من جانبها تفضيلات جمركية تصل إلى حد الإعفاء الجمركي لبعض صادرات الدول النامية، وتهيئة البيئة والحماية لسوق التجارة الدولية لتلائم المستويات المختلفة في كل من الاقتصاد، والتنمية بين الدول المصدرة والمستوردة وحسب ما هو متفق عليه فإن الهدف هو الوصول تدريجياً إلى تحرير أكثر للتجارة عن طريق المفاوضات، كما تعمل على تقديم الدعم للدول النامية وتنمية العلاقات التجارية الدولية من خلال الدعم اللوجستي المتمثل في التدريب أو تقديم التكنولوجيا لذلك تعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة القاعدة النظامية الأساسية للتجارة الدولية. وبالرغم من أن الاتفاقية موقعة بين البلدان إلا أنها تخدم المنتجين للسلع والخدمات، المصدريين، والمستوردين لتنظيم أعمالهم التجارية.

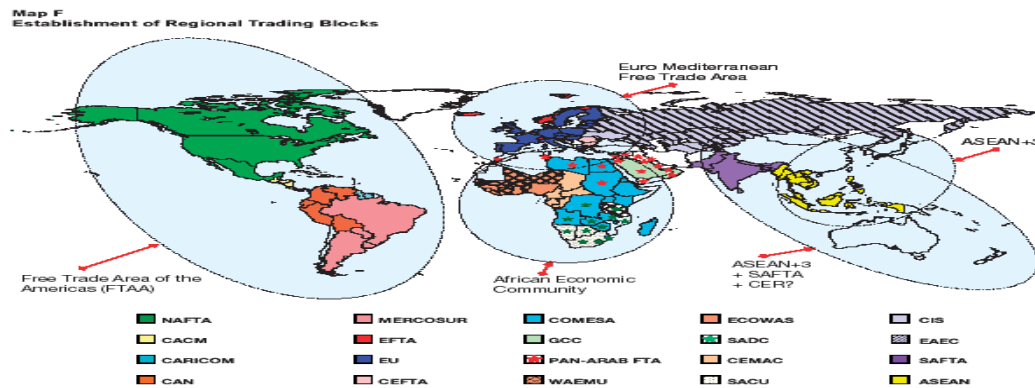
(Olivier Cortes et Sébastien Jean , P 97. 1997)

ثانياً- الاتجاهات العامة للاتفاقيات الإقليمية في النظام الجديد للتجارة العالمية:

يلاحظ منذ بداية العام 2005 أربع خطوط عامة تعكس تطور وضع الاتفاقيات التجارية الإقليمية : (محمود بيلي 2008، ص 128)

- 1- هناك اتجاه متزايد بين الدول نحو التحرير التجاري متعدد الأطراف .
- 2- أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، وفي أثر من الحالات فإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت وسبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
- 3- يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية انخفاض اعتماد بعض الدول النامية على نظام التفضيلات غير المتبادلة.
- 4- تقدم ديناميكية الاتفاقيات التجارية الإقليمية – رغم خصوصية المنطقة – نموذجاً عاماً من التوسع والتماسك فمن جهة نلاحظ تزايد الاتفاقيات التجارية العابرة للمناطق وهي تمثل حصة كبيرة من تزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ومن جهة أخرى فإن التكتلات التجارية الإقليمية على أساس قاري هي أيضاً في حالة نشاط وحيوية مقارنة بالعقود الماضية

شكل (1) : تطور عدد التجمعات التجارية والإقليمية



Source: Robert V. Fiorentino et al: "The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 update", Discussion Paper No. 12, WTO, 2007

ثالثا- مساهمة التحرير التجاري في قضايا التنمية الدولية:

تنطلق فكرة التحرير التجاري من إزالة الحواجز التي كانت تعرقل انسياب التجار بين الدول، في نفس الوقت الذي تدفع فيه الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. فمن جهة المنتجين والموردين، هناك فرصة لاتساع الأسواق وزيادة المبيعات. وبالنسبة للعاملين، هناك فرص جديدة للعمل والقضاء على البطالة. أما بالنسبة المستهلكين، فسيتمتعون بفرصة الشراء بسعر أقل مع اتساع فرصة الاختيار بين المنتجات المختلفة نتيجة لظهور المنافسة. وعلى العموم تظهر العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية من خلال ما ينتج من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، في نفس الوقت. فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع مما يزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وعلى العموم يساهم التحرير التجاري في قضية التنمية الاقتصادية للدول من خلال :

(http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_93.html)

- يعتبر التحرير التجاري عامل ملبي للتنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع مما يقتضي قدرا من رؤوس الأموال الإنتاجية بشمل الآلات ومعدات وهذه المواد غير متوفرة في كثير من البلدان النامية مما يتطلب استيراد من الخارج وهنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية في الدولة ستحدث نوع من التطور في الإنتاج مما يرافقه من زيادة في فرص العمل المتاحة ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومن هنا تدعو الحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، أي حرية التجارة الخارجية.

- عند إقامة المشروعات في أي بلد قد تستغرق مدة حتى تنتج وهذه الفترة تحتاج إلى الطلب الاستهلاكي من الخارج.

- في حالة التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أعداد كبيرة من انتقال العاملين وهنا يمكن من أن يؤدي إلى انخفاض العمال في القطاع الزراعي وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج مما تتطلب الحاجة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج.

رابعا- التحولات الاقتصادية العالمية والمنظمات العالمية وأثارهم في تحرير التجارة الخارجية :

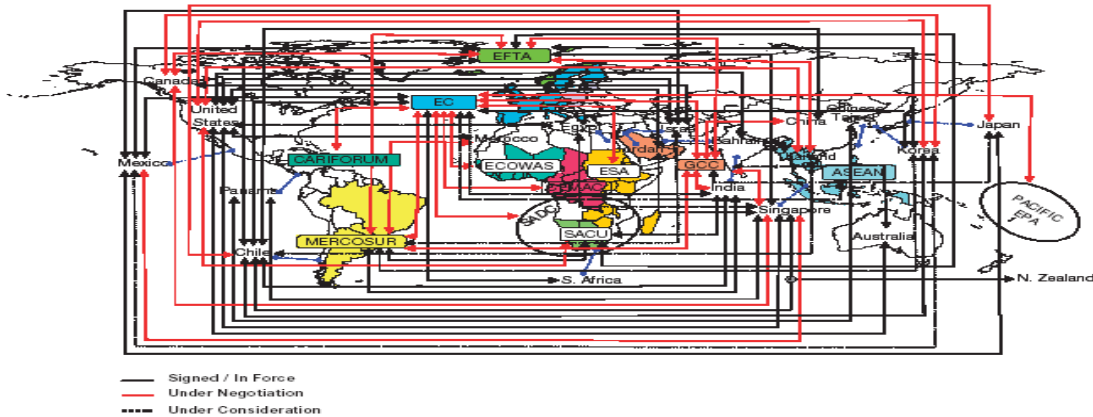
1- المنظمة العالمية للتجارة والية التحرير التجاري: إن عملية الانضمام إلى WTO التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن تساعد على استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العالمية وما يترتب على ذلك من نقل للتكنولوجيا ، وتشير إحصائيات منظمة التجارة العالمية أن إزالة العوائق في التجارة والصناعة والخدمات بنحو الثلث يمكن أن يقوي الاقتصاد العالمي بمقدار 613 بليون دولار. في حين أن إزالة كافة العوائق أمام التجارة العالمية في كافة القطاعات سيؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بنحو 1.3 ترليون دولار. ومعظم هذه الفوائد ستنتج على شكل ارتفاع في النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما يشير التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة عام 2003 إلى أن إزالة الحواجز على التجارة السلعية في الدول المتقدمة والنامية كما ينص برنامج عمل الدوحة سوف يؤدي إلى توفير عائدات تتراوح بين 250 بليون دولار و 620 بليون دولار سنوياً تحصل الدول النامية على ثلثها تقريباً.

(أحمد طلفاح، 2000 ، ص 114)

2- التوجه نحو المزيد من الاتفاقيات التجارية والإقليمية والثنائية بين الدول: وهو عبارة عن اتفاق اقتصادي للتجارة والذي يقر بالمبادئ الأساسية للتجارة الحرة بين الطرفين. وهي سياسة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق فرض تعريف جمركية أو ضرائب معينة على السلع الأجنبية، وتمثل الاتفاقية اتحادا جمركيا مشتركا بين الطرفين وتغطي الاتفاقية نواحي متعددة مثل التجارة في السلع، الخدمات، المشتريات الحكومية، المنافسة، الملكية الفكرية والإدارة. ويقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: حرية تبادل السلع بين الطرفين وإلغاء الحواجز الجمركية و الغير جمركية على الإطلاق (Cortes et Sébastien Jean ,OPcit , P 32)

الشكل (2): تطور الاتفاقيات الإقليمية والثنائية بين دول العالم

Map E
Cross Regional RTAs as of December 2006



Source: Robert V. Fiorentino et al: "The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 update", Discussion Paper No. 12, WTO, 2007

3- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة ، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم كالضرائب على دخل الشركات. ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخلياً لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة ، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول. إن عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات التي تعوق إتمامها ، بل وتكاد تجعلها شبه مستحيلة ، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، وبدونه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث.

(أحمد عبد العزيز وآخرون، 2010 ، ص 125)

المحور الثاني: سبل اندماج الجزائر في النظام الجديد للتجارة العالمية:

أولاً- تكييف التجارة الخارجية الجزائرية مع متطلبات النظام التجاري متعدد الأطراف:

عرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي **للصنفات** المتعلقة بالسلع المتبادلة يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات **الاقتصادية** الهامة حيث تكمن أهميته في تحليل مكوناته كما يشكل جزءاً من الحساب الجاري الإجمالي للدولة لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة **المواد الأولية** أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات. تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات التجارة الخارجية الجزائر سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4.31 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه. من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107 % المسجلة سنة 2014.

(: موقع الجمارك الجزائرية على شبكة النت : www.douane.gov.dz/)

الشكل (3): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)



Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

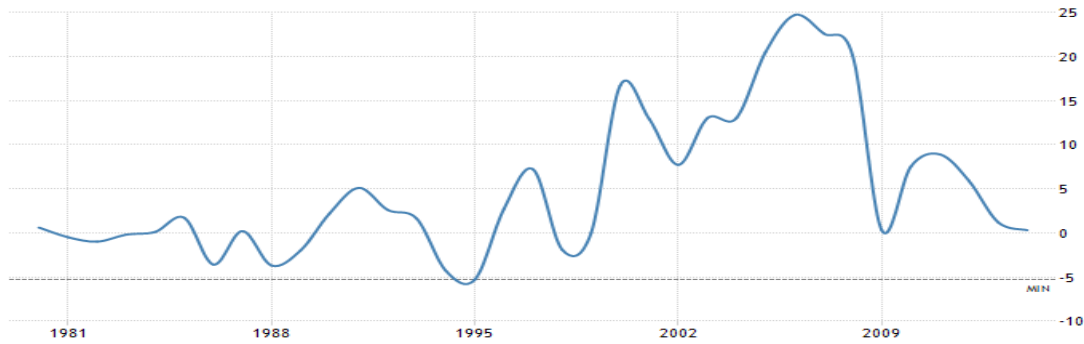
سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى 9.82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى للسنة الجارية مقابل 15.39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 (-2) (36 بالمائة) أي بتراجع بـ 5.57 مليار دولار ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا لكن بوتيرة أقل و سجلت 19.62 مليار دولار مقابل 22.62 دولار (ناقص 13.26 بالمائة) أي بانخفاض بثلاثة (3) ملايين دولار. وفيما ارتفع العجز في الميزان التجاري الجزائري ما بين 2016 و 2015 بـ 35.5 في المائة، عرفت الإيرادات الجزائرية بدورها تراجعا، فقد بلغت 9.82 مليار دولار، مقابل 15.39 مليار دولار في الفترة نفسها من 2015، أي بنسبة تراجع قدرت بـ 36.2 في المائة وفارق بـ 5.5 مليار دولار (: موقع الجمارك الجزائرية على شبكة النت : www.douane.gov.dz/)

ثانيا- مؤشرات التحرير التجاري في الجزائر:

1 - نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي « $T = X + M / PIB$ » : وتعكس هذه الأخيرة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، وبالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي وقدرته على رسم سياسة اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية بدوره.

إن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي في تباين و تزايد مستمر من سنة لأخرى تارة بسبب منخفضة مثلما حدث سنة 1988 لكن سرعان ما تعود للارتفاع من جديد كما حدث سنتي 1983 و 1990 إذ انتقلت من 37,31 ٪ و إلى 48 ٪. تارة أخرى بنسب ثابتة كما كان الأمر خلال سنتي 1993 و 1994 حيث حافظت ثباتها في حدود 33 ٪ بدون تغيير، إضافة إلى كون هذه النسب منخفضة أو ثابتة، يمكنها أن تكون متقاربة أو متباعدة، نجدها متقاربة جدا مثلما حدث سنتي 1989-1990 ، 1994 – 1995 و 1999 – 2000 على التوالي ، في حين نجدها متباعدة مثلما حدث سنتي 1988-1989، 1991-1992 و 1997-1998 إذ بعد أن قدرت بحوالي 31,26 ٪ أصبحت 33 ٪ مسجلة بذلك زيادة قدرتها 0,25 ٪ و نفس الشيء ينطبق على ما حدث سنتي 1991-1992 حيث كانت تقدر بـ : 34,14 ٪ و 40 ٪ على التوالي، بزيادة قدرتها 0,17 ٪ و كذا سنتي 1997-1998 فبعدما كانت 47,42 ٪ أصبحت 42,56 ٪ مسجلة بذلك زيادة قدرتها 1,11 ٪. ومن هذه النتائج نخلص إلى كبر حجم تعامل أو ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي التي تتزايد من سنة لأخرى، خلال الفترة 1988 – 2000 و التي عرف خلالها الاقتصاد الجزائري مرحلة حاسمة في مسيرته وهي المرحلة الانتقالية بانفتاحه التدريجي سنة 1988، فالارتفاع المستمر لهذه النسبة يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثيرات الدولية التي تجري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل فقط بكل ما تحمل معها من تأثيرات اقتصادية، بدرجة أكبر والتي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ وتطبيق السياسات الاقتصادية الوطنية المرسومة، وبالتالي عدم وصولها إلى تحقيق الأهداف التنموية لهذه الأخيرة على البعيد ويرجع ذلك إلى جهل هذه المؤثرات الخارجية خصوصا الأزمات الاقتصادية الخارجية المفاجئة.

الشكل (4): نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014)



Source :<http://ar.tradingeconomics.com/algeria/current-account-to-gdp>

2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي « X / PIB » : تعكس هذه الأخيرة حجم النشاط الاقتصادي الوطني الموجه للأسواق الخارجية، بالرجوع مرة ثانية إلى الجدول رقم 10 الخانة رقم 05 نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تباين مستمر من سنة لأخرى، ترتفع حتى تصل قممها سنة 2000 بـ 31,44٪ وتنخفض حتى أدنى مستوى لها سنة 1988 بـ 14٪ لترتفع وتنخفض من جديد خلال باقي السنوات، إن تباين هذه النسب بارتفاعها وانخفاضها معتدلا ومتقاربا نوعا ما، فهذا يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي يشهده قطاع المحروقات بارتفاع أسعاره من جهة و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى. من هذا التحليل البسيط للنسب وربطها بالجدول 08 تطور الصادرات الجزائرية خلال 1988 – 2000 نتوصل إلى أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي بجانب إيرادات الدولة الضريبية.

3- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي « M / PIB » : تعكس هذه الأخيرة حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية، إن انخفاض المسجل في معدل وحجم الواردات مع بداية الأزمة الاقتصادية لم يدم طويلا، فابتداء من سنة 1988 أخذ معدل الاستيراد يعرف الزيادة، و ليستمر خلال السنوات الموالية. وبالرجوع مرة ثالثة إلى رقم 10 الخانة رقم 02 نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 12,48٪ سنة 1988 ارتفعت إلى 16,60٪ سنة 1989 لتسجل أول انخفاض لها سنتي 1990-1991 على التوالي بـ 15,59٪ و 15,34٪ لتعود إلى الارتفاع سنة 1992 لتعود للانخفاض سنة 1993، فترتفع من جديد سنة 1994، لتسجل سنة 1995، 25,74٪ وهي أعلى نسب مسجلة خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 لتعود للانخفاض سنوات 1996، 1997 و 1999 بـ 19,91٪، 18,37٪ و 17,74٪ على التوالي لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2000 بـ 14,78٪ وهو أكبر انخفاض مسجل خلال هذه الفترة، هكذا يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجيهها مباشرة إلى السوق المحلية، هذا ما لاحظناه من خلال تطور الواردات الجزائرية للفترة الممتدة من 1988 إلى 2000. (وطمين سامية، 2001، ص 230).

4- معدل التبادل الدولي: يعتبر هذا المعدل من المؤشرات الهامة لقياس درجة الافتتاح التجاري حيث يعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات ويعبر عنه بخط السعر الدولي ويتحدد بتفاعل منحني الطلب المتبادل للدولتين إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع تصديري وحيد هو قطاع المحروقات، أين يصل إلى حوالي 97% من مجموع الصادرات الكلية، وهذا يدل على أن هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير على مصدر واحد في مداخله والنقد الأجنبي من العالم الخارجي، هذا ما يعرضه للوقوع في خطر تركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي، لذلك فإنه في ظل هذا الوضع فإن معدلات التبادل الدولي تتدهور شروط التجارة لتكون في غير صالح الجزائر، وذلك بسبب عدم الاستقرار والتذبذبات المتكررة في الأسعار العالمية للبترول (عبد الغفار غطاس 2015، ص 288).

المحور الثالث : التحليل القياسي لسياسات التحرير التجاري في الجزائر: أولاً- عرض وتحليل النموذج:

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري بالعديد من المتغيرات وهي معدل التبادل الدولي، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014). والمعطيات المستعملة مأخوذة من بيانات البنك الدولي المفتوحة والديوان الوطني للإحصاء وموقع الجمارك الجزائرية على شبكة النت، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط معدل الانفتاح التجاري في الجزائر باعتبارها متغيرة تابعة للمتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة الدالية التالية :

$$OPEN_T = f(F.T_{PIB}, EX_{PIB}, IM_{PIB}, TOT)$$

حيث:

$OPEN_T$: يمثل معدل الانفتاح التجاري على الخارج

$F.T_{PIB}$: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EX_{PIB} : نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

IM_{PIB} : نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TOT : معدل التبادل الدولي.

الخطوة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية للنموذج المقترح هو ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها إلا أنه تم استبعاد بعض المتغيرات الغير معنوية وأصبح النموذج على الشكل التالي :

$$OPEN_T = f(EX_{PIB}, IM_{PIB})$$

1- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ARDL :

يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الأجل الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988) والذي يعتبر اختباراً لرتبة المصفوفة (r) من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (01) ، وبما أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين. يمكننا كذلك تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، حيث يتيح لنا نموذج ARDL تحديد العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل الطويلة. ويمكن استخلاص استنتاجات التقديرات التي تستند على نموذج ARDL تعتمد على معاملات الأجل الطويل. كما أن هذا الأسلوب لا يوفر فقط دليلاً على وجود علاقة التكامل المشترك على الأجل الطويل وكذلك يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، وبالانتقال إلى نائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول أن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1 % و 2.5 % و 5 % و 10 % تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري في الجزائر ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تم استبعاد المتغير معدل التبادل الدولي ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي لأنها متغيرات غير معنوية

الجدول (01) : اختبار منهج نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (التكامل المشترك)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptn=1000				
F-statistic	4.160222	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

Actual Sample Size	34	Finite Sample: n=35	
		10%	2.845 3.623
		5%	3.478 4.335
		1%	4.948 6.028
		Finite Sample: n=30	
		10%	2.915 3.695
		5%	3.538 4.428
		1%	5.155 6.265

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

من خلال الجدول السابق حول نتائج التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1 % ومن ثم يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

الجدول (02) : تقدير العلاقة طويلة المدى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(IMPIB)	1.610925	0.640355	2.515676	0.0190
LOG(EXPIB)	0.421631	0.131487	3.206635	0.0038
C	-2.618106	2.046714	-1.279175	0.2131
EC = LOG(OPEN) - (1.6109*LOG(IMPIB) + 0.4216*LOG(EXPIB) -2.6181)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL. وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلومات في الأجل الطويل، وكما هو موضح في نتائج الجدول فعالية الانفتاح التجاري في الجزائر، إذ ظهرت بعض المعلومات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة أي أن بعضها كان معنوي و البعض الآخر غير معنوي حيث تم استبعاد المتغيرات : معدل التبادل الدولي ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي لأنها متغيرات غير معنوية.

الجدول (03) : تقدير النموذج وفقا لمنهج ARDL

Dependent Variable: LOG(OPEN) Method: ARDL Date: 06/13/19 Time: 00:52 Sample (adjusted): 1984 2017 Included observations: 34 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(IMPIB) LOG(EXPIB) Fixed regressors: C Number of models evaluated: 100 Selected Model: ARDL(1, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(OPEN(-1))	0.712855	0.131314	5.428624	0.0000
LOG(IMPIB)	0.244354	0.084646	2.886772	0.0081
LOG(IMPIB(-1))	-0.092730	0.103361	-0.897146	0.3786
LOG(IMPIB(-2))	-0.044625	0.096775	-0.461120	0.6489
LOG(IMPIB(-3))	0.064574	0.095852	0.673682	0.5070
LOG(IMPIB(-4))	0.290997	0.089309	3.258315	0.0033

سياسات التحرير التجاري في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2014)

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 04، العدد 03، السنة 2019، ص.ص: 18-33.

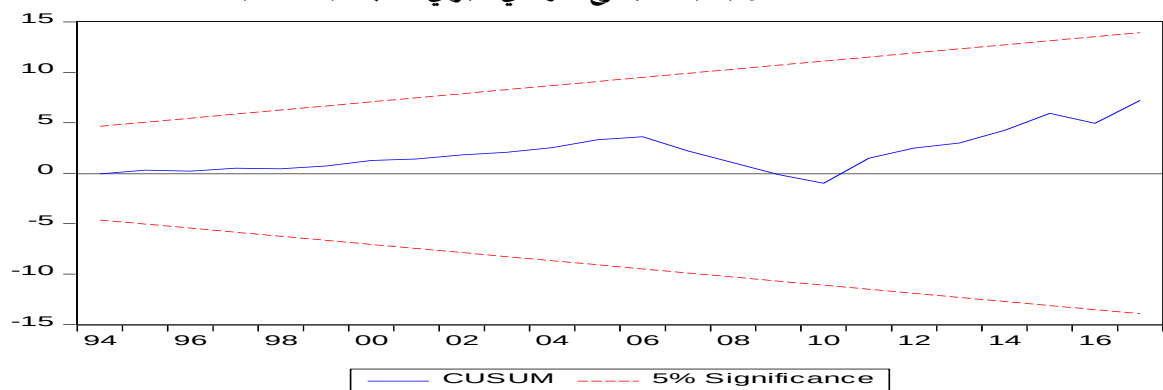
LOG(EXPIB)	0.546496	0.065074	8.398042	0.0000
LOG(EXPIB(-1))	-0.234967	0.110924	-2.118274	0.0447
LOG(EXPIB(-2))	-0.190460	0.065322	-2.915693	0.0076
C	-0.751776	0.363320	-2.069184	0.0495
R-squared0.939246				
Adjusted R-squared0.916463				
S.E. of regression0.060560				
Sum squared resid0.088020				
Log likelihood53.01738				
F-statistic41.22609				
Prob(F-statistic)0.000000				
Mean dependent var4.024194				
S.D. dependent var0.209530				
Akaike info criterion-2.530434				
Schwarz criterion-2.081504				
Hannan-Quinn criter.-2.377336				
Durbin-Watson stat1.805602				
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

اختبار استقرارية النموذج (المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum):

يتضح من خلال الشكل الموالي (cusum) أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

الشكل (05): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

ثانيا- التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

- يعتمد هيكل الصادرات السلعية في الجزائر على عدد محدود من السلع الأولية، مثل: البترول، وذلك من الأسباب التي تعوق تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الصادرات خارج قطاع المحروقات. لهذا فقد يكون لتحرير التجاري آثار إيجابية على عدد من المؤشرات الاقتصادية، مثل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الصادرات بشرط تركيز تلك الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد يؤدي تحرير التجارة في الجزائر إلى إغراق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية على حساب المنتجات المحلية.
- أبرزت نتائج القياسية وجود أثر معنوي لنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج بعض الدراسات التطبيقية، وتشير إلى وجود أثر موجب على المدى القصير والطويل، إلا أن هذا الأثر متناقص على المدى الطويل.
- العلاقة بين تحرير التجارة ومعدل التبادل التجاري الدولي غير معنوية وهذا يعني أنه كلما ازدادت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر يعتمد على التصدير المفرط للمحروقات
- لسياسات التحرير بعض الآثار غير المرغوبة خاصة على الأفراد فمن المتوقع أن تنخفض أسعار السلع والخدمات بعد تطبيق برامج تحرير التجارة في المدى الطويل لزيادة درجة المنافسة في الاقتصاد الوطني.

- إن مساهمة صدمة معدل التبادل الدولي تتراوح من (8.48%) خلال السنة الثانية إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (6.30%) في السنة العاشرة

الخاتمة:

إن تحليل وتقييم الأوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية والتي شملت كافة الاقتصاديات المتقدمة والنامية والمتعلقة بشروط التبادل التجاري للسلع والخدمات، حيث قلصت الدول المتقدمة التدهور في معدلات التغير في شروط التبادل التجاري الدولي بينما استمرت الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في الحفاظ على معدلات تغير موجبة وذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع صادراتها النفطية، فمن المتوقع وفقاً للنظرة الاقتصادية ونتائج العديد من الدراسات التطبيقية أن يساعد التحرير في الأجل الطويل على تحقيق منافع عديدة لاقتصاديات تلك الدول النامية ورفع معدلات التنمية فيها وبالتالي دفع عجلة النمو وتحسين كفاءة اقتصادياتها، كما بينت كذلك بعض الدراسات أن الانفتاح التجاري للدول النامية يساعد على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة .

إن المتنبع للسياسات التجارية التي انتهجتها الجزائر في السنوات السابقة، يتبين لنا توجه هذه السياسات لتحقيق قاعدة إنتاجية متينة وتنوع مصادر الدخل والحرص على تنسيق السياسات التجارية، يحقق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية لما يتمتع به من الكفاءة والتنظيم ورفع معدلات النمو فيها من خلال العديد من القنوات واكتساب المعرفة الدولية الحديثة والتقنيات المتقدمة من خلال سياسة الانفتاح التجاري

اختبار فرضيات الدراسة:

- نتائج اختبار الفرضية الأولى: إن إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد وتجنبه مظاهر الركود وتنفيذ المشروعات والخطط الإستراتيجية، مما يؤكد أن وجود المؤهلات المادية والبشرية للاقتصاد الجزائري سوف تمكنه من الدخول إلى الأسواق الخارجية، وهذا ما يعكس كفاءة الاقتصاد الوطني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- نتائج اختبار الفرضية الثانية: إن إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة معدل نمو الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة مرافقة ومستمرة في معدل النمو الاقتصادي التي تكون مقاسة بمعدل الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- نتائج اختبار الفرضية الثالثة: إن معدل التبادل التجاري الدولي في الجزائر التي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المحروقات سيكون في غير صالحها على المدى الطويل، ذلك لأن انخفاض في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ستؤدي إلى تدهور في مستوى معدل التبادل الدولي، فعادة ما تترافق ارتفاع أسعار النفط بارتفاع أسعار السلع الصناعية في الدول المتطورة فترتفع أسعار صادراتها للجزائر وهو ما يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي على المدى الطويل بسبب ارتفاع تكلفة التصنيع، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- تنتج عن عملية التحرير التجاري وإزالة كافة الحواجز الجمركية إلى إغراق أسواق الدول النامية بمنتجات الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تفوق السلع المنتج بحكم امتلاك منتجات الدول المتقدمة الجودة العالية وبأسعار منخفضة.

- احتمال أن تتكبد الدولة خسائر كبيرة نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة بسبب لاعتماد للاقتصاد الوطني على التصدير المفرط للمحروقات وعدم قدرته على تنويع صادراته في الأجلين المتوسط والطويل.

- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بتذبذب أسعار النفط حيث أن الفائض الذي سجلته الجزائر سابقاً في الميزان التجاري كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

- تمر الجزائر بأزمة حالياً خانقة بسبب اعتمادها المفرط على تصدير المحروقات، هذا الأمر دفع بها إلى تحرير إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خياراً بالنسبة للجزائر.

توصيات الدراسة:

- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم وفقا لإستراتيجية، كما يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية
- العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الوطني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، لما لذلك من اثر ايجابي يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية.
- إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق المحلية لمنافسة المنتجات لأجنبية عندما يتم التحرير الشامل للتجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمار الأجنبي
- العمل على إعداد سياسات تجارية تحفيزية للمصدرين تعمل من خلالها الدولة على التخفيض التدريجي التعريفات الجمركية والضريبة كتحفيز لتشجيع الصادرات خارج المحروقات .
- العمل على إجراء إصلاحات جوهرية في الأنظمة القانونية بشكل يتطابق مع متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

- 1- محمود ببيلي الاتفاقيات التجارية الإقليمية المركز الوطني للسياسات الزراعية نيسان 2008.
- ² - أحمد طلفاح، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2000 .
- ³ - أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85 / 2010، الجامعة المستنصرية 2010 .
- ⁴ - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، .
- ¹³ عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث العدد 15/2015، جامعة ورقلة .

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Mehdi Abbas ,L'ouverture commerciale de l'Algérie Apports et limites d'une approche en termes D'économie politique du protectionnisme revue ;cahier de recherche N° 13/2011 France 2011.
- 2- Khaled CHEBBAH , Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse , revue compus N°7 , tizi ouzou 2007
- 3- Fatiha Talahite, Philippe Barbet, Saïd Souam , Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC , centre d'économie de l'université N°7 05/2009 , Paris 2009 .
- 4- Olivier Cortes et Sébastien Jean , Quel est l'impact du commerce extérieur sur la productivité et l'emploi ? Une analyse comparée des cas de la France, de l'Allemagne et des Etats-Unis, revue de CEPII,N = 08, Paris 97 .
- 5- Robert V. Fiorentino et al: "The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 update", Discussion Paper No. 12, WTO,2007

المواقع الالكترونية:

: http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_93.html

www.douane.gov.dz/ :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

<http://ar.tradingeconomics.com/algeria/current-account-to-gdp>

الملاحق:

estimation du modele ECM

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: DLOG(OPEN)				
Selected Model: ARDL(1, 4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/13/19 Time: 00:56				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 34				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(IMPIB)	0.244354	0.076808	3.181370	0.0040
DLOG(IMPIB(-1))	-0.310945	0.100467	-3.095009	0.0049
DLOG(IMPIB(-2))	-0.355570	0.092414	-3.847583	0.0008
DLOG(IMPIB(-3))	-0.290997	0.079696	-3.651354	0.0013
DLOG(EXPIB)	0.546496	0.056164	9.730291	0.0000
DLOG(EXPIB(-1))	0.190460	0.058806	3.238781	0.0035
CointEq(-1)*	-0.287145	0.066365	-4.326777	0.0002
R-squared	0.809659	Mean dependent var	0.007867	
Adjusted R-squared	0.767361	S.D. dependent var	0.118377	
S.E. of regression	0.057097	Akaike info criterion	-2.706905	
Sum squared resid	0.088020	Schwarz criterion	-2.392654	
Log likelihood	53.01738	Hannan-Quinn criter.	-2.599736	
Durbin-Watson stat	1.805602			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

Test autocorelation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	0.018622
Obs*R-squared	0.057462
Prob. F(2,22)	0.9816
Prob. Chi-Square(2)	0.9717
Test Equation:	

Détermination des retards

